دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الاستراتيجية السياسية : البعد المفقود في الادبيات العربية السياسية الخارجية
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	الورفلي، محمود
المجلد/العدد:	مج 11, ع 116
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1988
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	40 - 61
رقم MD:	56289
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التراث العربي، العالم العربي، الثقافة العربية، السياسة الخارجية، الادب العربي، الامن القومي، القومية العربية، الاحوال السياسية، النظم السياسية، النزاع العربي - الاسرائيلي، وسائل الاعلام، العلاقات الاقتصادية، العلاقات الخارجية، الصراع السياسي، البترول، إيران
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/56289

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإستـراتيجية السيـاسية: البعـد المفقود في الأدبيـات العربيّة السياسية الخارجية

د. محمود الورفلي

قسم العلـوم السيـاسيـة جـامعـة قـار يـونس ـ بنـغـازي ـ ليبيـا.

تهـدف الأسطر التـالية إلى تسليط الضـوء على بعض الأبعـاد التي أرى أنه، رغم أهميتهـا القصوى، قد جرى تجاوزها أو نسيانها في الأدبيات العربية عن الاستراتيجية. وبالتالي فهـدف هذه الأسطر لا يتعدى التنبيه إلى أنه قد حان الـوقت للبدء في المعـالجة العلميـة لهذا المفهـوم في نطاق الدراسات العربية التي تتناول هذا الموضوع.

لا تزال الاستراتيجية السياسية، باعتبـارها مـوضوعـاً للدراسـة، تمثل مجـالاً جديـداً من مجـالات علم السياسـة، فالكتـابات حـول المفهوم مـا زالت تتميز بـالندرة وغيـاب عمق التأصيـل النظري. هذا عن المفهـوم في نطاق علم السيـاسة بصفـة عامـة، فما بـالك بـالمفهوم في نطـاق علم السياسة داخل الوطن العربي حيث يتم التعامل مع «الاستراتيجية» إمـا كمفهوم لا يتعـدى نطاق المجال العسكري، أو يخلط بمفهوم «الأمن القومي العربي» باعتبار الأخير استراتيجية في حد ذاته.

فأدبيات الاستراتيجية العسكرية[1] لا تتعدى كونهـا معالجـة لجانب واحـد فقط من جوانب السياسة الخارجية لدولة مـا، ذلك أن إطـار المعالجـة قد تحـدد حسب طبيعة المـوضوع «المجـال العسكري». ومن ثم لا يمكن الادعاء بأن هذا الإطار الضيق يوفر النظرة الشمـولية التي يجب أن تحكم سلوك الدولة في مواجهة الأطراف الأخرى الفاعلة في الساحة الدولية.

أما عن أدبيات «الأمن القومي العربي»، فيمكن القول إنها تتصف بخلط واضـح في المفاهيم ترتب عليه فقدانها لوضوح المضمون ودقة المنهـج. فعلى سبيـل المثال نجـد أن هناك تيـاراً فكريـاً يتعامل مع مفهوم «الأمن القومي العربي» على أنه استراتيجية في حد ذاته[2]. بينما هناك تيـار ثان

---

(١) انظر على سبيل المثال كتابات كل من: عدلي حسن سعيد، **الأمن القومي العـربي واستراتيجيـة تحقيقه** (القاهرة: الهيئة المصرية العـامة للكتـاب، ١٩٧٧)؛ طه محجـوب، مجموعـة مقالات من مجلـة **المصور** وعبـد الرزاق الدردري، «التعاون العسكري العربي.. لماذا... وكيف؟» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (آذار/ مارس ١٩٨٣).

(٢) انظـر مثلاً: محجـوب عمر، «أمن الخليـج وارتباطـه بالأمن القـومي العـربي في ضـوء النـزاع العـربي ـ =

يتحدث عن المفهوم على أنه «قدرة مجتمع ما على مواجهة الأخطار»[٣]، أي أنه يتعامل مع مفهوم الأمن القومي ومفهوم القوة كمترادفين. وتيار ثالث يتعامل مع المفهوم في اطار سيكولوجي، بمعنى أن الأمن القومي هو «حالة من الطمأنينة ناتجة عن انعدام الخوف من الأخطار أو التهديدات»[٤].

التيار الأول يخلط بين الهدف والوسيلة، بينما يخلط الثاني بين القدرات اللازمة لتحقيق هدف ما والهدف ذاته. وعلى عكس هذين التيارين، يبدو التيار الثالث وقد حقق شيئاً من الوضوح المفاهيمي حيث يعرّف مفهوم الأمن القومي على أنه حالة نفسية مرغوبة «هدف» يمكن تحققها عندما يتلاشى أو يتقلص حجم التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه دولة أو كياناً ما.

إلّا أنه رغم الخلط المفاهيمي الواضح الذي اعتور الكثير من الكتابات حول مفهوم الأمن القومي العربي، فإن هذه الكتابات تمثل مخزوناً غنياً لتراكمات جهود بحثية مهمة يمكن الاستفادة منها في أي محاولة جادة للتأصيل النظري العلمي لمفهوم الاستراتيجية السياسية في النطاق العربي. لا أقول ذلك فقط لأن الأمن القومي يحتل المكانة المركزية في أي فكر استراتيجي،بل أقوله أيضا من منطلق أن جهودنا ستظل مبتسرة إذا قصرنا حديثنا عن الهدف دون الحديث عن الوسيلة التي تمكننا من تحقيقه «الاستراتيجية».

بناء على ما سبق، تظل عملية تحديد أطر البحث حول الاستراتيجية السياسية، في النطاق العربي، مهمة أساسية في حاجة إلى من يضطلع بها. ولعل الخطوة الأولى في هذا الصدد يجب أن تتركز حول إجلاء الكثير من الغموض والخلط الذي ميز الكتابات السابقة في هذا المجال. من هذا المنظور يمكنني القول إن محاولة د. علي الدين هلال للتمييز بين مفاهيم «الأمن القومي»، «الاستراتيجية القومية»، «المصلحة القومية»، و«السياسة الخارجية» تعتبر أساساً جيداً يمكن تطويره والبناء عليه[٥].

تأسيساً على ما سلف، سأحاول في هذه الأسطر التركيز على بعض الأبعاد التي أرى أهمية التطرق إليها عند الحديث عن «الاستراتيجية السياسية» كحقل جديد يجب أن يأخذ مكانه الطبيعي والمهم في إطار الدراسات العربية المعاصرة.

يمكن تعريف الاستراتيجية السياسية على أنها: «إطار شمولي للنفوذ يتم من خلاله التعامل والتلاعب بالمؤشرات العامة للموقف بطريقة تمكن من التأثير على أنماط العلاقات السائدة في نظام

= الاسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٠ (آب/ اغسطس ١٩٨١)، وأمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠).

(٣) عبد المنعم المشّاط، «نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٤ (آب/ اغسطس ١٩٨٣).

(٤) لتوضيح هذا الاتجاه، انظر: رفعت سيد أحمد، «الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)؛ أسامة الغزالي حرب، «أمن الخليج والأمن القومي العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)؛ محمد مصالحة، «مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، والنصوص،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، وأحمد فؤاد أحمد، «مفهوم الأمن القومي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧).

(٥) علي الدين هلال، «الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤).

ما». بعبارة أخرى الاستراتيجية هي فن التلاعب بالمؤشرات العامة للموقف، وتوجيهها الوجهة المناسبة لتحقيق الأهداف المرسومة.

المؤشرات العامة للموقف (Situational Trends)، بدورها، لا تعدو كونها الظواهر أو السمات الأساسية المدركة في موقف ما. ذلك أن أي موقف دولي (يتضمن تفاعل طرفين أو أكثر) هو موقف معقد بطبيعته، ومن ثم تصبح مهمة صانع الاستراتيجية محصورة في تبسيط واختزال ذلك الموقف إلى عناصره الأساسية (Trends) أو سماته الرئيسية بطريقة تمكنه من إدراكه وتقييمه.

ما هي مؤشرات المواقف الرئيسية التي تؤثر على سلوك الأطراف الأخرى؟ ما هو التأثير المتوقع لسلوكهم على أهدافنا وسياساتنا؟ ما هي السياسات المتوقعة من الآخرين في مواجهة المؤشرات العامة للموقف؟ إن أسئلة كهذه وغيرها تصبح مدخلاً أساسياً لصانع الاستراتيجية في تشخيصه للموقف ومحاولته التعرف على مؤشراته العامة. ولعل السؤال الأكثر أهمية بالنسبة إليه، في هذا الصدد، يتركز حول الأثر المستقبلي لمؤشرات الموقف العامة (Trends) على أنماط العلاقات السائدة بين الأطراف المختلفة المشاركة في الموقف. ذلك أن أنماط العلاقات داخل الموقف تعكس، في حقيقة الأمر، توازن النفوذ السائد بين أطراف الموقف المختلفة، وأي تغيير في هذه العلاقات سينعكس بدوره على حجم وشكل النفوذ القائم في وقت من الأوقات.

من هذا المنطلق، وبناء على إدراكه للموقف، فإن صانع الاستراتيجية يصنف مؤشرات الموقف العامة إما «كفرص»، أو «تهديدات» لسياساته وأهدافه.

لتوضيح ما سبق يمكن القول، على سبيل المثال، إن خوف بعض الحكام العرب المحافظين (وبالذات في منطقة الخليج العربي) من «الشيوعية» في فترة الخمسينات كان سمة واضحة من سمات الموقف آنذاك، استغلها صانع القرار الأمريكي بما يخدم استراتيجية الاحتواء الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفياتي من ناحية، ويرسخ نمط علاقات عربية ـ أمريكية تعكس توازناً للنفوذ في مصلحة الولايات المتحدة من ناحية أخرى. مثال آخر على كيفية التلاعب بالمؤشرات العامة للموقف يتجسد في خوف الأنظمة العربية الخليجية من إيران، وما وصف بموجة «التطرف الاسلامي»، وكيف أمكن للولايات المتحدة أن تستغل هذا المؤشر كفرصة لترسيخ حاجة هذه الأنظمة للولايات المتحدة لحمايتها من الخطر المرتقب، ولعل اتساع حجم الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، بحجة حماية شحنات النفط وطرق مواصلاته، ليعتبر انعكاساً لتأكيد هذه الحاجة وترسيخها.

مثال ثالث يتجسد في الاتجاه العام للإعلام العربي والتهديدات الشفوية لاسرائيل قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وكيف استطاعت اسرائيل أن تتلاعب بهذه الظاهرة بذكاء لتخلق رأياً عاماً عالمياً مؤيداً لها ولادعاءاتها من ناحية، ولتزيد من كمية الدعم الأمريكي والأوروبي لها من ناحية أخرى.

الخلافات والنزاعات العربية كمؤشر عام يسود الموقف العربي منذ فترة مثّل، وما زال يمثل فرصة لقوى خارجية متعددة لتعميق التهديدات المدركة بين الأنظمة العربية وبعضها البعض، وبالتالي ترسيخ نفوذ هذه القوى الخارجية داخل الأنظمة العربية المختلفة.

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن تشخيص الموقف يعتبر أكثر الخطوات أهمية وخطورة في عمل صانع الاستراتيجية، نظراً لما يترتب على ذلك التشخيص من تحديد لشكل أو حجم

(Scope) الاستراتيجية المطلوبة ومضمونها (Domain). فمعرفة كم من مؤشرات الموقف العامة يتطلب الترسيخ والدعم، وكم منها يتطلب تعديل مساره، وكم منها يتطلب تغيير مساره في وجهة معاكسة، ستحدد بلا شك حجم الاستراتيجية المطلوبة. كما أن معرفة الأبعاد المختلفة المكونة لمؤشرات الموقف ستحدد بلا شك المجالات التي يتوجب أن تشتمل عليها الاستراتيجية (اقتصادياً، عسكرياً، دبلوماسياً، ثقافياً، تكنولوجياً... الخ)، وكذلك نوعية الامكانات المطلوبة للتعامل مع هذه الأبعاد المختلفة. لذلك يمكن اعتبار أن التشخيص الموقفي هو البيئة الرئيسية التي يستمد منها التخطيط الاستراتيجي مدخلاته (Inputs).

أولاً: بيئة الاستراتيجية

بدءاً يمكن القول إن تحديد هيكل بيئة الاستراتيجية ومضمونها يمثل اشكالية منهجية في حد ذاته. ذلك أن كلاً من هيكل بيئة الاستراتيجية ومضمونها يعتمد على ما يراه صانع الاستراتيجية في الموقف. وبالتالي فبيئة الاستراتيجية الفعلية تتمثل حقيقة في ما أدركه صانع الاستراتيجية في الموقف قبل بدئه مرحلة التخطيط[٦]. غير أن الباحث يمكنه أن يحدد أبعاداً عامة يشتمل عليها كل موقف من مواقف العلاقات الدولية كمحددات وأطر لبحثه، ويبقى الاختلاف محصوراً في تميز ادراك صانع استراتيجية ما عن غيره للأبعاد نفسها. أسوق هنا ثلاثة أبعاد، اعتقد أنها من العمومية بحيث تكفل شمولية تشخيص البيئة الاستراتيجية:

١ ـ الأطراف المشاركة في الموقف وسياساتها القائمة

يشتمل هذا البعد على العناصر التالية:

ـ تحديد الأطراف الحكومية وغير الحكومية المشاركة في صنع الموقف.

ـ تحديد الخصم أو الخصوم أو المنافسين في الموقف.

ـ تحديد الحلفاء والأصدقاء الحاليين والمحتملين للخصم، وكذلك الحلفاء والأصدقاء الحاليين والمحتملين لصانع الاستراتيجية.

ـ تقدير أثر السياسات الحالي والمحتمل للخصم وحلفائه، على أهداف صانع الاستراتيجية وسياساته الحالية.

ـ تقدير رد الفعل المتوقع للأطراف غير الحكومية، كالمنظمات الدولية والاقليمية والأقليات والجماعات المختلفة، المترتب على سياسات الخصم أو المنافس لصانع الاستراتيجية. كذلك تقدير رد الفعل المتوقع للأطراف ذاتها والذي يمكن أن ينجم عن السلوك والسياسات المستقبلية لصانع الاستراتيجية.

---

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976); Ole J. Holsti, «Foreign Policy Decision-Making Viewed Psychologically: Cognitive Process Approaches,» in: Matthew Bonham and Michael Shapiro eds. , *Thought and Action in Foreign Policy* (Basel and Stuttgart: Birkhauser, Verlag, 1977), and G, Hopple, «Elite Values and Foreign Policy: Preliminary Findings,» in L. Falkowski ed. , *Psychological Models in International Politics* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1979).

ـ وأخيراً تقدير مدى تأثر أنماط النفوذ القائمة وأنماط النفوذ التي يمكن أن تنشأ في غياب رد فعل صانع الاستراتيجية على السياسات الحالية للخصم أو المنافس، وما هو عائد «النفوذ» الذي يمكن أن يحصل عليه صانع الاستراتيجية في حالة قيامه بالرد على هذه السياسات.

٢ ـ صفات «النظام» الحالي

أ ـ دراسة أثر آخر التطورات والتغيرات داخل النظام العالمي، ودلالتها بالنسبة إلى هيكل هذا النظام وقواعد التفاعل بين أطرافه. ومن ثم تحديد نوع النظام العالمي الذي نتعامل معه. بعبارة أخرى ـ وفي اطار استخدام مصطلحات مورتون كابلان ـ هل هو نظام قطبية ثنائية أو متعدد الأقطاب، أم نظام قطبية ثنائية مرنة؟[٧].

ب ـ تحديد ما إذا كانت هذه التطورات داخل النظام العالمي (اقتصادية، سياسية، عسكرية، ثقافية، تكنولوجية... الخ) ستساعد على تحقيق أهدافنا وسياساتنا، أم ستعوق تحقيقها. بمعنى آخر، هل هذه التطورات تمثل فرصة أم تهديداً لأهدافنا وسياساتنا؟

ج ـ دراسة شكل ومضمون التفاعل القائم بين النظام العالمي والنظام الاقليمي[٨] الذي نمثل جزءاً منه، وتحديد نوع واتجاه النفوذ والتأثير بين النظامين[٩].

د ـ تقدير درجات التوافق والاختلاف، أو الصراع بين الأطراف الرئيسية الفاعلة داخل كلا النظامين، وبالتالي رصد قنوات للتغلغل أو الاختراق والتداخل.

هـ ـ ترتيباً على الخطوات السابقة، يتم استخلاص بعض التوقعات الخاصة بالاتجاهات العامة، أو المؤشرات المدركة في النظامين من حيث استمراريتها وأثرها المستقبلي.

٣ ـ تحليل القدرات

يعتبر تقدير مصادر قوتنا ومصادر قوة الخصم، أو المنافس، من أكثر الخطوات أهمية وصعوبة في مرحلة التشخيص الموقفي. ليس فقط بسبب أن ما يعتبر مصدر قوة وما لا يعتبر كذلك، يعد قضية نسبية، بل أيضاً بسبب أن أي خطأ في تقدير إمكاناتنا وامكانات الخصم أو المنافس قد ينتج عنه اعتماد استراتيجية خاطئة تؤدي إلى أسوأ النتائج الممكنة. وبالتالي يمكن القول، بداية، إن المدرسة الواقعية الكلاسيكية (مورغانثو، كار، رايت وآخرين) في تحليل العلاقات الدولية تعتبر عديمة الجدوى في تخطيط وتحليل ديناميات الاستراتيجية السياسية. ذلك أن هذه المدرسة في معالجتها لمفهوم «القوة» في العلاقات الدولية تعتمد طريقة بديهية جامدة، أساسها حساب المصادر المادية للقوة معتبرة إياها ممثلة لقوة الدولة في علاقاتها الخارجية. وبالتالي كان

---

(٧) انظر: Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics* (New York: Wiley, 1964).

(٨) النظام الاقليمي هنا هو تعبير جغرافي بحت يشير إلى منطقة بعينها، أما عند الحديث عن المنطقة العربية فسيستعمل مصطلح النظام القومي العربي.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا التفاعل، انظر في:
William Baur Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977).

فشل هذه المدرسة الذريع في الإجابة عن بعض الأسئلة مثل: لماذا هزمت الولايات المتحدة الأمريكية «القوية» في فيتنام؟ لماذا هزم العرب ـ بكل مصادر قوتهم ـ أمام اسرائيل؟ ولماذا تتمتع اسرائيل بكل هذا النفوذ أو التأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟ هذه الأسئلة وغيرها تمثل جوهر ما أسماه ديفيد بالدوين (The Paradox of Unrealized Power) بمعنى فشل قوى كبرى في تحقيق أهدافها في مواجهة قوى صغيرة[١٠].

السبب الرئيسي وراء فشل المدرسة الواقعية الكلاسيكية في شرح هذه الظاهرة هو عدم أخذها في الاعتبار لابعاد الموقف المختلفة، ومدى ملاءمة مصادر القوة التي يمتلكها طرف ما لتلك الأبعاد. ذلك أنه ليس هناك مصادر قوة ملائمة لكل المواقف من حيث قدرتها التأثيرية على الموقف.

نتيجة لجمود تحليل المدرسة الواقعية الكلاسيكية لمفهوم القوة في العلاقات الدولية، ظهر اتجاه آخر أكثر دينامية في تحليله للمفهوم آخذاً في الاعتبار محدودية قابلية مصادر القوة السياسية للتحويل والاستعمال من موقف إلى آخر، وهو ما أشير إليه باسم (The Fungibility Factor)[١١]. يقول جوزيف ناي وروبرت كوهين في هذا الصدد «ليست هناك مصادر قوة سياسية تماثل النقود مثلاً في امكانية استعمالها من موقف إلى آخر»[١٢].

تأسيساً على ما سبق، يتضح أن قضية تحديد حجم القوة السياسية المطلوبة (Scope)، والمجالات التي يمكن أن تشتمل عليها (Domain)، عند الحديث عن امكانات طرف من الأطراف المشاركين في الموقف، تصبح في منتهى الأهمية. ذلك أن الامكانات التي تتطلبها مواجهة موقف معين ليست هي بالضرورة الامكانات نفسها المطلوبة في موقف آخر. فما يسمى مثلاً بـ «أسلحة الضربة الأولى» ليست غير محققة فقط للردع المطلوب في موقف من المواقف، بل إنها أحياناً ـ وهذا هو الأدهى ـ قد تكون عائقاً للردع في مواقف أخرى[١٣].

لذلك يجب أن يكون تحليل القدرات موقفياً بمعنى «أن يأخذ التحليل في حسبانه تفاعلات القوى المختلفة المشاركة في الموقف السياسي»[١٤].

بناء على ذلك، يمكن القول إنه يمكن الوصول إلى تحليل دقيق نسبياً للقدرات عندما لا نقدّر امكاناتنا بمعزل عن الموقف الذي نواجهه. بعبارة أخرى يجب أن ننظر إلى امكاناتنا في إطار مضمون سياسات بديلة[١٥].

لذلك يصبح من المهم جداً لصانع الاستراتيجية أن يقارن امكاناته بإمكانات خصمه أو منافسه، ليحدد أيها أكثر ملائمة (تأثيراً للموقف الذي يواجهه. يمكنني في هذا الصدد أن أسوق

---

(١٠) David Baldwin, «Power Analysis and World Politics: New Trends Versus Old Tendencies,» *World Politics* (January 1979).

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston: Little, Brown, 1977), p. 146.

(١٣) Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960), pp. 25-54.

(١٤) Harold Dwight Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society*, Yale Law School Studies, v. 2 (New Haven: Yale University Press, 1950).

(١٥) Harold Hance Sprout and Margaret Sprout: *Man-Milieu Relationship in the Context of International Politics* (Priceton , N.J.: Princeton University Center of International Studies, 1965), *Toward a Politics of The Planet Earth* (New York: Van Nostrand Reinhold, 1971).

العناصر الثانية كمعايير للمقارنة، وبالتالي للمساعدة في حل مشكلة ملاءمة الامكانات (من حيث قدرتها على التأثير) للموقف:

أ ـ تقدير أثر التغيرات والتطورات الدولية (سياسياً، اقتصادياً، عسكرياً، تكنولوجياً) داخل النظام العالمي والاقليمي، على كل من امكاناتنا وامكانات الخصم. على سبيل المثال يمكن أن نقارن النفط العربي كسلاح سياسي والأثر الفعال الذي كان له في عام ١٩٧٣، بمدى فاعلية الأثر الذي يمكن أن يحدثه لو استعمل مرة أخرى كسلاح سياسي في اطار التغيرات الدولية والعربية الحالية.

ب ـ تقدير الأثر الحالي والمتوقع لتدخل أطراف أخرى في الموقف (حلفائنا الحاليين والمحتملين وكذلك حلفاء الخصم الحاليين والمحتملين) وانعكاس ذلك على توازن القدرات بيننا وبين الخصم، وكذلك تحت أي نوع من الظروف يمكن لأطراف أخرى أن تتدخل في الموقف سواء لمصلحتنا أم لمصلحة الخصم.

ج ـ مقارنة إدراك وتصور الخصم لقدراتنا بإدراكنا وتصورنا لقدراته. هل يبالغ العدو في تقدير قدراتنا أم يستهين بها؟ دراسات كثيرة أوضحت ـ على سبيل المثال ـ إن استهانة اسرائيل بقدرة العرب على الحرب قبل تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، قد ساهمت بطريق غير مباشر في رفع مستوى القدرات العربية وساعدت العرب على تحقيق عنصر المفاجأة في حرب العاشر من رمضان[١٦].

يمكنني القول أيضاً ان تصوراً مماثلاً للقدرات شجع قادة العراق في عام ١٩٨٠ على مهاجمة ايران مما شكل بداية لحرب ضروس ما زالوا يبحثون عن مخرج منها.

د ـ تحديد نمط قادة الخصم، ما هي قيمهم واتجاهاتهم وكيف ينظرون إلى العالم من حولهم، وما هو أسلوب اتخاذ قراراتهم؟ وما هو الهامش المتوقع لتساهلهم تجاه أي اختراق أو تغلغل خارجي؟ أيضاً كيف ينظر الخصم إلى قادتنا؟ وما هي صورة القيادة التي نحاول إبرازها للعالم الخارجي؟ هل هو نمط القيادة المرنة المتساهل والمتعاون أم نمط القيادة المتصلب غير المستعد للمساومة والحلول الوسط؟ يذكر في هذا المجال ـ مثلاً ـ أن أحد الأسباب التي دفعت خورتشوف في عام ١٩٦٢ أن يبني قواعد للصواريخ في كوبا، كانت الصورة التي كونها عن كينيدي كقائد ضعيف لا يستطيع مواجهة المواقف الصعبة[١٧].

هـ ـ تقدير مدى تأييد جماهير الخصم لقيادتها وسياستها المعلنة مقارنة بتأييد جماهيرنا لقيادتها وسياستها المعلنة. والأهم من ذلك ما هي أشكال الصراع والاختلاف الموجود بين جماهير الخصم (سياسياً، عرفياً، دينياً، لغوياً، طبقياً)، وهل من الممكن التلاعب بأشكال الصراع الاجتماعي والسياسي هذه واستعمالها كقنوات للتغلغل والاختراق[١٨]؟

---

(١٦) انظر: Yehoshafat Harbaki, *Arab Strategies and Israel's Response* (New York: Free Press, 1977), and John George Stoessinger, *Why Nation Go to War*, 2nd ed. (New York: St. Martin's Press, 1978).

(١٧) John George Stoessinger, *Nations in Darkness: China, Russia, America*, 3rd ed. (New York: Random House, 1978).

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Richard W. Cottam, *Competitive Interference and Twentieth Century Diplomacy* (Pittsburgh: University of Pittsburgh, 1967).

و ـ تحليل قدرة الخصم على تعبئة امكاناته مقارنة بقدرتنا على تعبئة امكاناتنا. ما هي المهارات اللازمة والوقت المطلوب للخصم كي يتمكن من تعبئة امكاناته مقارناً بالمهارات والوقت المطلوبين لتعبئة امكاناتنا؟ مثل هذه الأسئلة ستساعد بلا شك ليس على تحديد عنصر القدرة على التعبئة فقط، بل ستوضح لنا أيضاً إذا ما كانت هناك حاجة لأن نبحث عن وسائل وامكانات أخرى في حالة اكتشاف أن امكانات الخصم أكثر قابلية للتعبئة من امكاناتنا.

في نهاية التحليل الموقفي للقدرات بالشكل السابق ذكره، يكون صانع الاستراتيجية أمام أربعة أنواع من مصادر القوة:

- مصادر غير ملائمة للموقف وصعبة التعبئة.
- مصادر غير ملائمة للموقف رغم امكانية تعبئتها بسهولة.
- مصادر ملائمة للموقف إلّا أنها صعبة التعبئة.
- مصادر ملائمة للموقف ويمكن تعبئتها بسهولة (في الوقت المناسب).

المحصلة النهائية لتحليل صانع الاستراتيجية لبيئة الاستراتيجية ستكون عبارة عن خريطة استمدها من ذلك التحليل تحتوي على مؤشرات عامة أدركها كفرص (Opportunities)، ومؤشرات عامة أخرى رأى فيها تهديدات (Threats) لأهدافه وسياساته. تلك الخريطة ـ ببساطة شديدة ـ ليست سوى الهيكل المستقبلي لاستراتيجيته التي عليه صياغتها. كما أن تحديد المؤشرات العامة التي عليه التعامل معها يعني ضمنياً تحديد بعض الأهداف قصيرة الأجل التي يتم تحقيقها من خلال تلاعبه بتلك المؤشرات.

ثانياً: هيكل الاستراتيجية

إن مهمة البحث عن كيفية استخلاص مؤشرات عامة من الموقف بطريقة علمية ومنتظمة (Systematic)، تعتبر ولا شك تحدياً صعباً، إلّا أن المهمة ليست مستحيلة. فاستعمال الباحث لمجموعة من التصنيفات النظرية (Typologies) كأدوات للتحليل، تتصف بالعمومية من ناحية بما يكفل تطبيقها على أكبر عدد ممكن من المواقف، وتتسم بالسهولة والبساطة من ناحية أخرى بما يكفل وضوح التحليل وتبين مجرى البحث، لا شك سيسهل مهمة الباحث ويدعم الثقة في نتائج تحليله. ولعل محاولة ريتشارد كاتام سنة ١٩٦٧ في هذا المضمار تعتبر دليلاً على امكانية القيام بهذه المهمة، حيث استخدم مجموعة من «الأنماط المثالية» (Ideal Types) لمؤشرات الموقف العامة موضحاً كيف يمكن تحويلها إلى نقاط قوة لطرف من الأطراف[١٩]. وبالتالي سأحاول فيما يلي تقديم مجموعة من «الأنماط المثالية» لمؤشرات الموقف العامة مستعيناً في ذلك بما قدمه كاتام في محاولته السابقة. هذه الأنماط يتوجب النظر إليها كأدوات للتحليل ومرشد لصانع الاستراتيجية في بنائه لهيكل استراتيجيته:

١ ـ **إدراك أن للآخرين حاجة لديك اقتصادياً تكنولوجياً، عسكرياً**: يمكن ـ على سبيل المثال ـ لصانعي الاستراتيجية الأمريكية أن يروا هذا المؤشر بوضوح في اطار علاقاتهم ببعض دول الشرق الأوسط (مصر، اسرائيل) تبلور هذا المؤشر في نمط من العلاقات أساسه اعتماد هذه الدول على الولايات المتحدة (اقتصادياً وعسكرياً).

---

(١٩) المصدر نفسه.

٢ ـ **إدراك أن هناك حاجة اقتصادية متبادلة مع أطراف أخرى**: فعلاقات بعض الأقطار العربية في منطقة الخليج مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تمثل انعكاساً لهذا المؤشر، حيث تعتمد هذه الأقطار على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية كمصدر لاحتياجاتها الغذائية والتكنولوجية، وكموقع لاستثماراتها الخارجية. بينما تعتمد الولايات المتحدة وبصفة أخص أوروبا الغربية على هذه الأقطار لسد احتياجاتها النفطية. وبالتالي يمكن القول إن هناك حاجة اقتصادية متبادلة بين الطرفين في اطار المجالات السابق ذكرها.

٣ ـ **إدراك أن هناك عدم استقرار سياسي أو اقتصادي لدى أطراف أخرى**: يُعتبر الموقف الحالي في السودان تجسيداً واضحاً لهذا المؤشر، حيث الحركة الانفصالية في الجنوب، والأوضاع الاقتصادية الصعبة والصراع السياسي بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، تعتبر كلها مؤشراً لعدم استقرار سياسي واقتصادي تم استغلالها من قبل أطراف خارجية عدة كقناة للتغلغل والتدخل في شؤون السودان الداخلية. لبنان أيضاً يعتبر مثالاً آخر مجسداً لمؤشر عدم الاستقرار السياسي الذي استغل من قبل قوى خارجية عديدة لتخلق أنماطاً من العلاقات تؤكد نفوذها داخل لبنان. ومن واقع النظر إلى الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكثير من الأقطار العربية يمكن القول إن هناك تهديداً كامناً يواجهها وقد يعرّضها لما يتعرض له السودان ولبنان حالياً.

٤ ـ **إدراك عدم «عقلانية» القيادة السياسية للخصم**: إن تصور بعض الحكومات العربية وغير العربية عن كل من القيادتين الليبية والايرانية يعتبر مثالاً حياً لهذا المؤشر. وعادة ما تلجأ بعض الحكومات إلى التلاعب واستغلال هذا المؤشر الادراكي لتبرير تدخلها (الاقتصادي والعسكري والسياسي) في الشؤون الداخلية للقادة «غير العقلانيين»، بحجة أن سياساتهم تعتبر عامل زعزعة وعدم استقرار في المنطقة والعالم «إرهاب». يجسد العدوان الأمريكي على طرابلس وبنغازي في نيسان/ ابريل ١٩٨٦، بجلاء، هذا النمط التدخلي من السياسات.

٥ ـ **إدراك الاتجاهات العامة للرأي العام لدى الخصم**: تعاطف الرأي العام الأمريكي مع اسرائيل (في الخمسينات والستينات والسبعينات) كان ولا يزال مؤشراً عاماً استطاعت اسرائيل التلاعب به واستغلاله بمهارة لتؤثر على عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. ورغم أن هذا الاتجاه الأمريكي العام المؤيد لاسرائيل قد أصابه شيء من الضعف في النصف الأول من الثمانينات (بسبب مذابح صبرا وشاتيلا، وبعض حالات التجسس الاسرائيلي) داخل الولايات المتحدة، ثم فضيحة ايران غيت)، إلّا أن العرب لم يستغلوا هذا التغيير ليؤثروا على مسار هذا المؤشر ومضمونه. هناك فرصة أخرى الآن بسبب ما أحدثته ثورة الحجارة الفلسطينية في الأرض المحتلة لتغيير بعض اتجاهات الرأي العام الأمريكي، إلّا أن الفرصة تبدو مرة أخرى أنها في حاجة لمن ينتهزها ويستغلها.

٦ ـ **ادراك وجود استعداد لدى قيادة الطرف الآخر لتغيير شكل العلاقات الحالية**: إن سلوك أنور السادات وأقواله منذ نيسان/ ابريل ١٩٧١، وحتى حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، كانت تعبر عن مؤشر واضح لاستعداده لتغيير شكل ومضمون علاقاته مع الاتحاد السوفياتي بما يخدم مصالح الولايات المتحدة، إلّا أن الحكومة الأمريكية لم تنظر إلى هذا المؤشر بالجدية الكافية إلّا بعد حرب عام ١٩٧٣، حيث تم توظيفه بالشكل المطلوب[٢٠]. وبالمثل فاستعداد بعض بلدان

---

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: سلوى شعراوي جمعة، **الدبلوماسية المصرية في السبعينات: دراسة في** =

الخليج العربي لتغيير شكل علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي (الامارات وعمان مثلاً) وإقامة علاقات دبلوماسية معه، يشكل مؤشراً جديداً في منطقة الخليج سيعمل الاتحاد السوفياتي على ترسيخه واستغلاله.

٧ ـ **إدراك نفوذ طرف آخر على تصرفات وسلوك الخصم**: إن خوف بعض الحكومات العربية وانزعاجها من «الظاهرة الايرانية» يعتبران مؤشراً واضحاً تمكنت كل من الولايات المتحدة واسرائيل من التلاعب به، واستغلاله بذكاء. حيث نجحت الأولى في تأكيد حجم نفوذها وتقويته في المنطقة، بينما تمكنت الثانية من تحويل أنظار العرب بعيداً عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، إضافة إلى استنزاف قدراتهم ضد طرف (ايران) كان من الممكن أن يكون حليفاً قوياً لهم في صراعهم مع اسرائيل. مثال آخر يتجسد في تأثير الموقف الأمريكي على اسرائيل كمؤشر تدركه كل الأنظمة العربية، إلّا أنه لم يتم استعماله بالمهارة المطلوبة بعد، وكذلك الحال بالنسبة إلى قلق الولايات المتحدة وخوفها من «عقدة» انتشار النفوذ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، يعتبر أيضاً مؤشراً واضحاً لم يوظف لمصلحة العرب بعد، إما عن جهل وإمّا عن انعدام رغبة.

٨ ـ **إدراك أنماط التناقض والصراع داخل النظام (العالمي والاقليمي)**: فعلى مستوى النظام العالمي فقط مثلاً، هناك تناقض وصراع ليس بين الكتلتين الشرقية والغربية فقط، مجسدتين في حلفي وارسو والأطلسي، ولكن داخل كلا الكتلتين ذاتهما أيضاً. فهناك عدم توافق مصلحي وخلاف في السياسة بين كل من الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا الغربية واليابان حول بعض الأمور الاقتصادية والتبادل التجاري، بل إن شواهد كثيرة تدل على أن هذا الخلاف سيزداد حدة في المستقبل المنظور. كما أن الشواهد أيضاً تدل على أن الزعيم السوفياتي قد نجح حتى الآن في التلاعب بمؤشر الخلافات هذا ليعمقه من خلال مبادراته ومد جسور الصداقة مع حلفاء الولايات المتحدة الغربيين.

هناك مؤشر للتململ والخلاف أيضاً داخل الكتلة الشرقية (المجر عام ١٩٥٦، تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، بولندا قبل ياروزلسكي، يوغسلافيا).

وعلى مستوى النظام العربي فالخلافات والصراعات العربية ليست في حاجة إلى تبيان، فهي اتجاه عام في السياسة العربية طالما استغلته وما زالت تستغله قوى خارجية كثيرة محاولة تعميقه لتحقيق مصالحها، حتى أصبحت التهديدات التي تراها أنظمة عربية معينة من سياسات أنظمة عربية أخرى أقوى وأشد من التهديدات الناتجة عن سياسات القوى الخارجية تجاه المنطقة[٢١].

٩ ـ **إدراك تطورات وتغيرات تكنولوجية واقتصادية جديدة داخل النظام**: فرغم تعدد المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي حدثت أخيراً في هيكل النظام الاقتصادي العالمي، إلّا أن بعض الاقتصاديين يرون أن التطورات التالية تمثل مؤشرات مهمة أحدثت تغيراً جذرياً في هيكل الاقتصاد العالمي[٢٢]:

= **موضوع الزعامة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٢١) Bahgat Korany [et al.], *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: The American University in Cairo, 1984).

(٢٢) Peter F. Drucker, «The Changed World Economy,» *Foreign Affairs*, vol. 64, no. 4 (Spring 1986).

أ ـ استمرار انفصام الرابطة بين اقتصاد المواد الأولية (اقتصاد دول العالم الثالث) والاقتصاد الصناعي المتقدم، نتيجة تحول الأخير من الصناعات التي تتطلب نسبة عالية من المواد الأولية، مثل الطاقة (النفط) إلى الصناعات المتخصصة ذات التكنولوجيا العالية والتي لا تتطلب إلّا قدراً ضئيلاً من المواد الأولية في عملياتها الانتاجية على سبيل المثال، نجد أن النسبة المطلوبة من المواد الأولية لانتاج أشباه الموصلات (Semi Conductors) لا تتجاوز من ١ إلى ٣ بالمائة من تكلفة الانتاج[٢٣].

الدلالة الأساسية لهذا المؤشر هي أن أسعار المواد الأولية المصدرة من دول العالم الثالث ستستمر في انخفاضها الذي بدأ منذ نهاية السبعينات، مما يعني أن الفرق بين عائداتها المالية من هذه الصادرات وما تدفعه لوارداتها من العالم الصناعي المتقدم سيزداد اتساعاً. ومن ثم يمكن القول إن أزمة مديونية دول العالم الثالث نتيجة محاولتها معالجة هذا العجز المتزايد عن طريق مزيد من القروض، ستزداد حدة.

ب ـ إنه داخل الاقتصاد الصناعي ذاته سيزداد انفصام الرابطة بين العملية الانتاجية والعمالة، بعبارة أخرى ستزداد مشكلة البطالة داخل الاقتصاد الصناعي تفاقماً، نتيجة اتجاه هذا الاقتصاد إلى صناعات أساسها كثافة المعرفة وليس كثافة العمالة[٢٤].

ج ـ إن حركة رؤوس الأموال وليس التجارة، هي التي أصبحت المحور الأساسي المحرك للاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس تحولاً من «الاقتصاد الفعلي» القائم على التجارة والخدمات إلى «الاقتصاد الرمزي» حيث تلعب حركة دوران النقود والتحويلات، وأسعار الفائدة والصرف، الدور الأساسي في حركة الاقتصاد العالمي[٢٥]. فعلى سبيل المثال تشير التقديرات في عام ١٩٨٦ إلى أن حجم التجارة العالمية بلغ حوالى ٣ تريليون دولار سنوياً، بينما بلغ حجم التداول المالي في أسواق المال في لندن حوالى ٧٥ تريليون دولار سنوياً[٢٦].

تشير التوقعات أيضاً إلى إستمرار تدهور وضع التجارة العالمية كمحرك أساسي للاقتصاد العالمي، كما تشير أيضاً إلى أن الدولار سيستمر تذبذبه وانخفاضة. الدلالات الأساسية لمثل هذا المؤشر هي أن دول العالم الثالث ستكون أكثر الدول تضرراً نتيجة حصولها على عائدات صادراتها مقوّمة بالدولار، في حين تدفع هذه الدول أسعار وارداتها بالعملات اليابانية والفرنسية والألمانية.

في ضوء هذا المؤشر لا يسع المرء إلّا أن يتساءل عن سبب استمرار الدول المصدرة للنفط في بيع صادراتها النفطية بالدولار؟ والأكثر أهمية من ذلك لماذا تصرّ هذه الدول على الاحتفاظ بأرصدتها المالية واستثماراتها في الولايات المتحدة؟ لا اعتقد أن مثل هذه التساؤلات تجد اجابات لها داخل اطار أي سياسة اقتصادية رشيدة.

١٠ ـ **إدراك الاحتمالات الكامنة لتغير ميزان القوى**: يمكن القول ـ كمثال لهذا المؤشر ـ ان سبب خوف بعض الحكومات العربية وغير العربية من انتصار حاسم لأي من العراق أو ايران في

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢١.
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

الحرب الدائرة بينهما، يكمن حقيقة في توقعات هذه الحكومات أن مثل هذا الانتصار سيمثل تغييراً جذرياً في معادلات القوة في منطقة الخليج العربي. ويمكن، من المنطلق نفسه، اعتبار تطوير اسرائيل وانتاجها لصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية، تغييراً كبيراً في مركز القوة الاسرائيلي، سبب انزعاجاً ملحوظاً للاتحاد السوفياتي، بينما لم يثر قلق حكوماتنا العربية أو انزعاجها.

كان إدراك احتمالات التغيير في ميزان القوى هو أيضاً المؤشر الذي دفع الاتحاد السوفياتي إلى اتباع سياسة مرنة ومتساهلة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، محاولاً اقناعها بالغاء برنامج حرب النجوم (Strategic Defence Initiative).

في نهاية الحديث عن هذه التصنيفات النظرية لمؤشرات الموقف، يجدر التنويه هنا بأنه يجب أن ينظر إليها كمثال فقط يؤكّد إمكانية تأطير (Systematizing) البحث العلمي في حقل الاستراتيجية السياسية.

المسألة الأخيرة التي يجب التعرض لها في هذا الاطار النظري للاستراتيجية السياسية هي مسألة التلاعب بالمؤشرات التي تم إدراكها في الموقف (The Manipulation Phase) باعتبارها تمثل جوهر العملية الاستراتيجية.

الاستراتيجية، كعملية دينامية، يمكن فهمها على أنها «خطة محددة تعكس مساراً معيناً للحركة في مواجهة كل مؤشر من المؤشرات المدركة في الموقف، والامكانات اللازمة للسير في هذا المسار».

في ضوء هذا الفهم تتم العملية الاستراتيجية في اطار الخطوات التالية:

ـ تحديد أي المؤشرات يجب أن يعكس مسارها أو أن يلغى نهائياً (مؤشرات التهديد).

ـ تحديد أي المؤشرات يحتاج مسارها إلى تعديل. وهي المؤشرات التي تحمل أبعاداً كامنة للفرصة والتهديد معاً. ومن ثم يكون تدخلنا مطلوباً لتغليب جوانب الفرصة فيها وذلك باتخاذ الخطوات المناسبة.

ـ تحديد المؤشرات التي يجب ترسيخها وتقويتها (مؤشرات الفرصة).

ـ ترتيب أولويات التعامل مع هذه المؤشرات من خلال نظام يحدد أيها يجب التعامل معه أولاً. ترتيب أولويات التعامل يصبح خطوة مهمة، خصوصاً إذا كان التعامل مع بعض المؤشرات مرتبطاً بالتعامل مع مؤشرات أخرى.

ـ التأكد من اتساق مسارات الحركة الموضوعة للتعامل مع المؤشرات المختلفة، وعدم وجود أي تناقض بينها.

ـ تحديد الامكانات الملائمة للتعامل مع كل مؤشر من المؤشرات.

بانتهاء هذه المرحلة يكون بناء الاستراتيجية قد اكتمل وأصبحت الاستراتيجية جاهزة للتنفيذ (انظر الشكل (١)). إلاّ أنه ـ ومن منطلق التحوط والحرص ـ عادة ما تسبق مرحلة التنفيذ مرحلة تمهيدية تقوم خلالها الأجهزة الدبلوماسية وأجهزة المخابرات بمهمة استكشاف للموقف

شكل (١)
اطار شمولي للتنفوذ

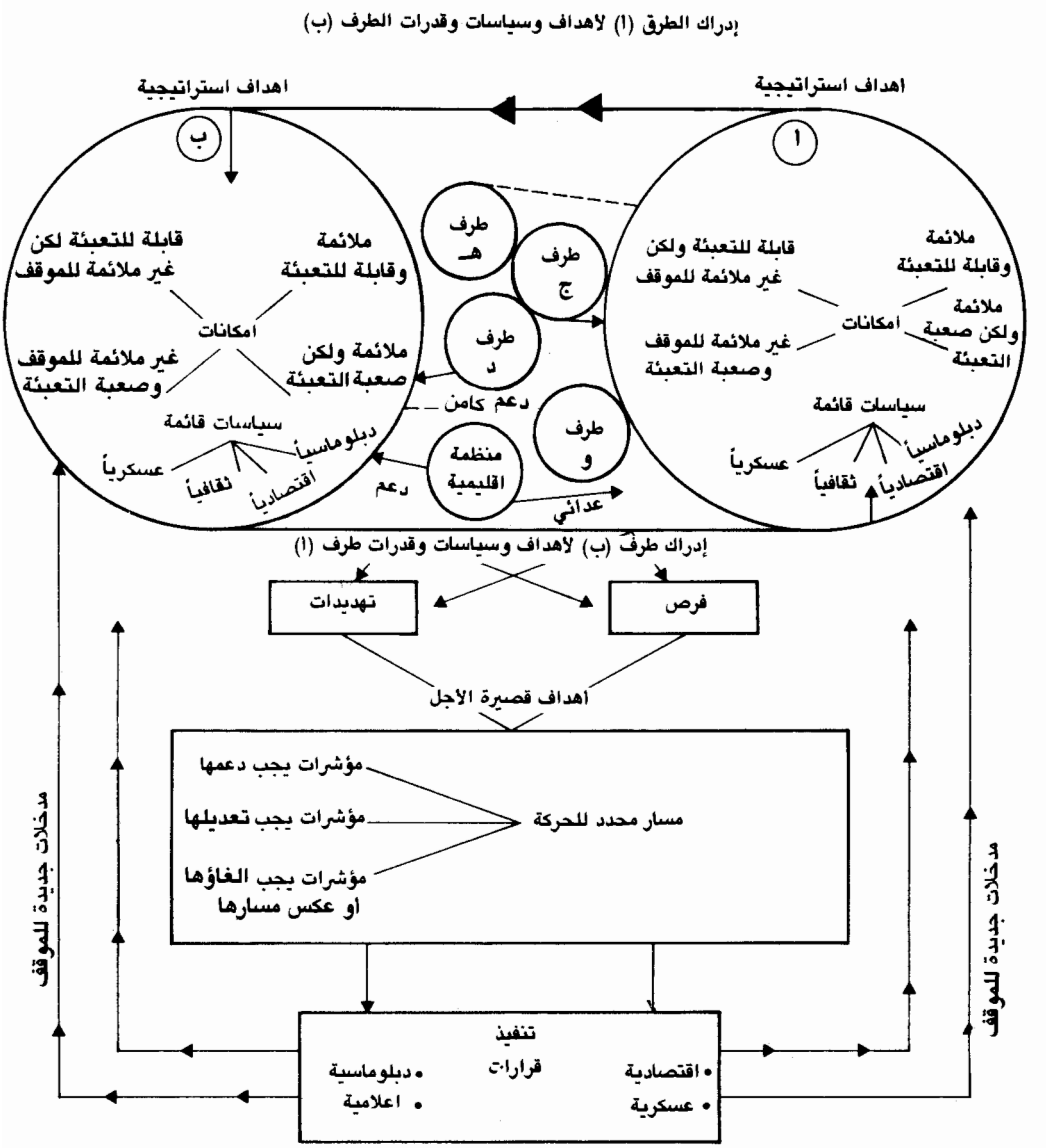

(Probing)[٢٧]. عن طريق هذا الاستكشاف يمكن اختبار كثير من تصوراتنا واحكامنا وافتراضاتنا عن الموقف، والتي على أساسها تم وضع الاستراتيجية. أهمية هذه المرحلة التمهيدية تكمن في إتاحتها الفرصة لنا للتفكير في إطار الاستراتيجية ومضمونها في حالة ثبوت خطأ بعض افتراضاتنا، كما أنها أيضاً تكشف لنا مدى قابلية الاستراتيجية للتطبيق.

ثالثاً: بعض الدلالات التطبيقية لاستراتيجية سياسية عربية

بافتراض أن الأمن القومي العربي يشكل الهدف المحوري لأي استراتيجية سياسية عربية، فإنه يمكننا الآن استعمال الإطار الذي تمت مناقشته كأداة تحليلية تساعدنا على اكتشاف التهديدات الحالية والمحتملة التي تعوق تحقيق هذا الهدف، واستجلاء الفرص التي يمكن استغلالها لتحقيقه.

ورغم أن الفرضيات الأساسية لأدبيات الاستراتيجية تتعامل مع كل موقف من المواقف باعتباره متضمناً لبعدي الصراع والتعاون معاً[٢٨]، إلّا أنني اتفق تماماً مع ستانلي هوفمان في استثنائه للموقف بين العرب واسرائيل، باعتباره معبراً عن حالة مطلقة للصراع، عاكساً بذلك ما يسمى (Zero Sum Game) أو «ناتج اللعبة صفر»، بمعنى أن كسب طرف ما يمثل خسارة مطلقة للطرف الآخر والعكس صحيح[٢٩]. وبالتالي فإن اسرائيل تعتبر العدو الأول والأساسي المفترض مواجهته من خلال أي استراتيجية سياسية عربية. تأسيساً على ذلك فإنه يمكن تشخيص الموقف الحالي كما يلي:

مؤشرات التهديد

١ ـ إن التمزق والخلافات السائدة داخل «النظام العربي» تعتبر أكبر تهديد يؤثر في كيان هذا النظام وفعاليته. حيث امتدت الصراعات العربية لتشمل كل المجالات تقريباً (سياسية، اقتصادية، عسكرية... الخ). ورغم أنه أمر طبيعي ـ من وجهة نظر التاريخ ـ أن تقوم صراعات وحروب داخل الأمة الواحدة وهي في طور محاولتها لتحقيق وحدتها، إلّا أن قدر الأمة العربية أن تحاول تحقيق وحدتها وصراعاتها وخلافاتها تنشأ في إطار نظام عالمي يختلف جذرياً عن الأنظمة العالمية المختلفة التي سادت في الماضي. فقد أصبح العالم الآن مترابطاً، وتتداخل علاقات أطرافه وتتقاطع حتى أنه يمكن القول إن أي صراع يقوم بين طرفين من الأطراف في عالم اليوم يشكل، بدرجة أو بأخرى، إما فرصة أو تهديداً لأطراف أخرى في هذا النظام العالمي، مما يدفعها إلى المشاركة في ذلك الصراع استغلالاً لتلك الفرصة أو دفعاً لذلك التهديد. وما هو أسوأ من ذلك أن الصراعات والخلافات العربية تدور أيضاً في وقت تواجه فيه الأمة العربية عدواً شرساً يهدد أساس وجودها. من هذا المنطلق أصبحت الصراعات والخلافات العربية فرصاً سانحة لمختلف القوى الأجنبية للتغلغل والتدخل في الشؤون العربية، معمقة بذلك مؤشرات الصراع بين الأنظمة العربية ومرسخة لحدتها.

---

(٢٧) Cottam, *Competitive Interference Twentieth Century Diplomacy.*

(٢٨) Schelling, *The Strategy of Conflict.*

(٢٩) S. Hoffmann, «Notes On the Elusiveness of Modern Power,» *International Journal,* vol. 30 (Spring 1975), p. 191.

ولعل الصورة تزداد قتامة لو أخذنا في اعتبارنا الخلافات والصراعات الموجودة داخل كل نظام عربي على حدة (دينية، عرقية، سياسية... الخ)؛ الأمر الذي يزيد من حدة التمزق من ناحية، ويعظم الفرصة أمام قوى خارجية متعدّدة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية من ناحية أخرى. ولعل ما يعاني منه السودان ولبنان في هذا الصدد ليس في حاجة إلى تبيان. وقد تكتوي أنظمة عربية أخرى بويلات ما يحدث في هذين القطرين، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن الاستراتيجية الاسرائيلية في الثمانينات ستحاول التلاعب بهذا المؤشر إلى حد كبير لتحدث مزيداً من التفسخ والتمزق في الجسد العربي. فالعراق ـ كما تشير إحدى الدراسات ـ يمكن تقسيمه إلى ثلاث كيانات منفصلة، بينما تقسم سوريا إلى أربعة كيانات، أما عن الأردن فستحاول اسرائيل الاطاحة بالحكم الهاشمي ليرحل بعدها فلسطينيو الضفة الغربية إلى الأردن، بينما يخطط لتقسيم لبنان إلى خمسة كيانات طائفية مستقلة بذاتها[٣٠].

ولمواجهة مؤشر التهديد هذا يمكن الاشارة إلى ما يلي:

ـ رغم أن القول بأن القادة العرب يجب أن يتناسوا خلافاتهم وصراعاتهم، وأن يوحدوا جهودهم في مواجهة عدوهم المشترك، يعتبر حلاً أمثل لتخفيف حدة هذه الصراعات، إلّا أنه قول يتسم بالسطحية وتبسيط الأمور. فحقائق التاريخ المرة تؤكد أن هذه الصراعات ستستمر، بل وربما تشتد حدتها شكلاً ومضموناً، إلّا إذا استطاع أحد الأقطار العربية أن يلعب دور الدولة القطب داخل النظام العربي فتضع حداً لكثير من الصراعات العربية (سواء بقوة الردع أم بقوة الاقناع). غير أن القطرين العربيين المؤهلين (من منطلق قدراتهما) للقيام بهذا الدور (مصر والعراق) هما حالياً وإلى حد كبير خارج حسابات معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فالأول مقيد، إلى حد كبير، بما سُمي معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية وبإطار التوجهات الحالية للسياسة الخارجية المصرية. أما الثاني فتستنزف قدراته يومياً في حرب ما زال يبحث عن سبيلٍ للخروج منها[٣١]. وبالتالي فأقصى ما يمكن أن نصبو إليه ـ في ضوء هذا الموقف ـ هو التوصل إلى استراتيجية سياسية عربية تحدد إطاراً استرشادياً عاماً للسياسات الخارجية العربية. في داخل هذا الإطار تتاح لكل قطر حرية التحرك ورسم سياساته الخاصة التي يعتقد أنها أكثر ملاءمة لتحقيق «مصلحته» القطرية. ليس هذا فقط، بل يمكن في داخل هذا الاطار أيضاً أن تستعمل الأنظمة العربية خلافاتها كأوراق للمساومة والضغط في مواجهة القوى الخارجية المختلفة. فالأنظمة العربية الصديقة للولايات المتحدة وأوروبا الغربية يمكنها استعمال ما يسمى بـ «التهديدات» التي تشكلها سياسات الأنظمة العربية الراديكالية كورقة تضغط وتساوم بها لتحقيق بعض مطالبها من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وبالمثل يمكن للأنظمة العربية الصديقة للاتحاد السوفياتي أن تساوم هذا الصديق باستعمال ورقة النفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة العربية، وأهمية زيادة المساعدة السوفياتية لمواجهة هذا النفوذ. النقطة التي يجب التركيز عليها هنا هي أن الخلافات العربية يمكن أن توظف وتستغل في اطار استراتيجية عربية عامة، مما يعني إمكانية تحويل مصدر الضعف إلى نقطة قوة.

ـ فيما يخص الصراعات داخل الهيكل الاجتماعي والسياسي لكل قطر على حدة، يمكن القول

---

(٣٠) مصالحة، «مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، والنصوص،» ص ٣٣.

(٣١) حرب، «أمن الخليج والأمن القومي العربي».

إن التعامل الأمثل مع هذا المؤشر يكمن في الديمقراطية ومزيد من المشاركة السياسية مصحوباً برفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية. في الأمد القصير يجب أن نركز على الحوار ومزيد من الحوار مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية في الداخل للوصول ولو إلى حد أدنى من الاتفاق يحول دون إمكانية تعامل هذه القوى الداخلية مع قوى أجنبية هدفها التغلغل والاختراق لتحقيق أهدافها الخاصة. وسائل الاعلام يمكن أن تلعب دوراً مهماً في هذا المجال إما عن طريق التوعية أو أن تكون منبراً لهذه القوى تطرح من خلاله آرائها ومطالبها.

وفي الوقت ذاته يمكن أن تستعمل كل مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي (التطرف، الارهاب... الخ) كأوراق ضغط نساوم بها القوى الخارجية المختلفة (الأصدقاء والحلفاء) تحت شعار (مزيد من الدعم والمساعدة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار وإلّا فإن مصالحكم ستكون في خطر).

٢ ـ في ضوء تأكيدات كل الحكام العرب وبياناتهم عن «الأمن القومي العربي» والحاجة إلى وجود تضامن عربي من ناحية، وما تعكسه ممارساتهم السياسية العدائية في مواجهة بعضهم البعض من ناحية أخرى، لا يسع المرء إلّا أن يؤكد وجود مؤشر فحواه عدم عقلانية القيادات السياسية العربية من منطلق أن أقوال الحكام المعلنة لا تتسق مع أفعالهم وسياساتهم. ذلك النوع من اللاعقلانية الذي يتيح لبعض القوى الخارجية التلاعب بمواقف بعض الحكام العرب في مواجهة بعضهم البعض. فالولايات المتحدة مثلاً لم تجد صعوبة في نيسان/ ابريل ١٩٨٦ في أن «تقنع» بعض الحكام العرب بأن عدوانها على ليبيا سيساعد على تحقيق الاستقرار السياسي لهم وللمنطقة كلها[٣٢]. وباعتماد المنطق نفسه، لا يمكن للمرء أن يستوعب ويوائم بين التوجهات القومية والوحدوية لكل من سوريا وليبيا، ودعمهما العلني لإيران في مواجهة نظام عربي أياً كانت خلافاتهما مع ذلك النظام. ومصر بدورها تؤيد تشاد ضد ليبيا، وهي بذلك تقف مع الولايات المتحدة وفرنسا في محاولاتهما لزعزعة نظام الحكم في ليبيا عن طريق تشاد. هذه فقط بعض من الأمثلة على عدم عقلانية الحكام العرب في ضوء أحاديثهم عن الأمن القومي العربي وضرورة حمايته.

ولعلي أقول إن مثل هذا المؤشر لا يمكن التعامل معه وتخفيف حدته وتأثيره إلّا من خلال اجتماعات دورية ومستمرة «للقمة العربية» يمكن من خلالها إزالة الكثير من العداوات والمخاوف المتبادلة. الطريف والمحزن في الأمر أيضاً أن إقناع الحكام العرب بأن يلتقوا في «قمة عربية» يشكل مشكلة في حد ذاته، وبالتالي فالمبادرات الشخصية لبعض الحكام العرب من أجل جمع «القمة العربية» يصبح أمراً لا غنى عنه. ولعل جهود الملك حسين السابقة لقمة عمان تشكل دليلاً على أهمية هذا الأمر. ومن ثم يصبح دور بعض الحكام العرب، الذين يتمتعون بعلاقات طيبة مع باقي الحكام العرب، أساساً لعقد اجتماعات القمة.

٣ ـ إن أكثر مؤشرات التهديد حدة، من منظور عربي، هو ذلك التغير الذي حدث في نسق اتجاهات المواطن العربي واهتماماته خلال العقد المنصرم. فاتجاهات المواطن العربي وسلوكه كانت تمثل صمام أمان وعامل ردع حقيقي في مجابهة تصرفات الحكام عندما يحيدون عن الخط العربي العام، كما كانت عليه الحال في الخمسينات والستينات وقت أن كان تيار القومية العربية فاعلاً على

---

(٣٢) انظر تصريح جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي في: *New York Times* (16 April, 1988).

مستوى الشارع والقيادة، وحينما كانت تخرج الجماهير العربية في تظاهرات عارمة لترفض أي تدخل أو عدوان خارجي على الأمة العربية، مشكلة بذلك رادعاً لأي حاكم عربي عن أن يضل سواء السبيل.

الحقبة التي تلت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ وحتى الآن (فترة الطفرة النفطية وما تلاها) شهدت تغيراً ملموساً وأساسياً في نسق اتجاهات المواطن العربي واهتماماته، حيث بدأ مؤشر جديد في الظهور والتبلور فحواه سيادة أنماط واتجاهات استهلاكية على تفكير واهتمامات رجل الشارع العربي[٣٣]. فأصبح مبتغاه محصوراً في كيفية اشباع حاجاته وتطلعاته الاستهلاكية، وسيطر على سلوكه التكالب على فرص الكسب والثراء السريع[٣٤]. باختصار ظهرت اتجاهات واهتمامات جديدة يمكن تسميتها مجازاً «ثقافة النفط»، وأصبحت هي الإطار الأساسي المحدد لسلوك المواطن العربي... ترتب على ذلك أن اتسع هامش قبوله وتساهله تجاه التغلغل والاختراق الغربي سياسياً واقتصادياً، وأصبحت تجاوزات بعض الأنظمة العربية أمراً غير ذي بال، بل واكتسبت ممارساتها شرعية ضمنية من منطلق توافقها مع تطلعات واهتمامات المواطن، ومن ثم ليس غريباً أن يظهر دور مهم لبعض سماسرة السلاح وكبار الرأسماليين العرب في توجيه مسار السياسة الخارجية لبعض الأنظمة العربية[٣٥].

من المهم جداً أن نقارن مثلاً، كيف أن كل الاضطرابات والتظاهرات التي شهدتها الشوارع العربية، في الفترة من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٥، كانت بسبب رفع أسعار الخبز وبعض الحاجات الأساسية الأخرى (مصر عام ١٩٧٧، تونس عام ١٩٨٣، المغرب عام ١٩٨٤، السودان نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، هذا في حين أن ضرب المفاعل النووي العراقي من قبل اسرائيل، وغزو إسرائيل للبنان، ومذابح صبرا وشاتيلا، وقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، ثم قصف أمريكا لمدينتي طرابلس وبنغازي عام ١٩٨٦، كل ذلك لم يحرّك في الشارع العربي ساكناً. لعلي أقول ـ بناء على ما سبق ـ إن مواجهة هذا المؤشر تعتبر من أهم وأخطر المهام أمام أي استراتيجية عربية ملتزمة، وهو ما يلقي على عاتق الأنظمة الملتزمة والمثقفين والقوى السياسية العربية الملتزمة دوراً كبيراً. ولعل الانكماش الاقتصادي العربي الحالي المتولد عن انحسار الطفرة النفطية يعتبر وقتاً مناسباً لبدء ممارسة هذا الدور. فكثير من القيم والاتجاهات القومية الملتزمة يجب أن يعاد طرحها بأسلوب جديد وبقوة، وبعيداً عن التشنج والانفعال. وسائل الاعلام هنا أيضاً يمكنها أن تلعب دوراً أساسياً في هذا المجال. والثورة الفلسطينية التي تدور رحاها الآن في الأرض المحتلة يمكن أن تكون نقطة البدء والالتقاء لكثير من التيارات والقوى السياسية العربية لإعادة إيقاظ الشارع العربي من سباته.

٤ ـ إن التغيرات والتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها النظام العالمي مؤخراً، تمثل

---

(٣٣) عادل حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩).

(٣٤) محمود عبد الفضيل، «عالم ما بعد النفط،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ٥٠.

(٣٥) محمد حسنين هيكل، «هواجس مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٨ (شباط/ فبراير ١٩٨٨).

من وجهة نظري، مصدراً آخر للتهديدات المحتملة. فالتغيرات الاقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي والتي تمت الاشارة إليها أعلاه تشير إلى:

ـ ان النفط العربي بدأ يفقد أهميته ومكانته بالنسبة إلى الاقتصاد الصناعي العالمي.

ـ انه في ضوء تدهور قيمة الدولار واتساع هوة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، فإن الصادرات العربية (النفط) المقومة بالدولار، وكذلك الأصول والاحتياطات النقدية الموجودة في المصارف الأمريكية أصبحت مهددة في المستقبل المنظور.

ـ ان الاتجاه المتنامي نحو زيادة الواردات العربية من الغذاء، في الوقت الذي تغرق فيه دول أوروبا الغربية أسواق العالم بالمنتوجات الغذائية، قد يؤدي إلى اعتماد العرب شبه الكامل على أوروبا الغربية وما يعنيه ذلك الاعتماد من دلالات ليست في المصلحة العربية.

أما على الصعيد السياسي، فيمكنني القول إن أهم حدث سياسي في الساحة العالمية خلال السنوات الأخيرة هو بروز «ظاهرة غورباتشوف». وفي اعتقادي أن سياساته المتبعة حالياً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية تعكس مؤشر تهديد محتمل من منظور المصلحة العربية. فإعطاؤه الأولوية المطلقة للاقتصاد السوفياتي، وانفتاحه على الولايات المتحدة وحلفائها «بما فيها إسرائيل»، قد يكونان على حساب المصلحة العربية في الأمد البعيد. ذلك أن غورباتشوف ـ ومن منطلق أولوياته ـ لن يكون على استعداد للمخاطرة بمواجهة الولايات المتحدة أو حتى إثارة أزمة معها من أجل الصراع العربي الاسرائيلي، لأن الموضوع ليس في قائمة أولوياته. فسياساته الخارجية هي وسيلة دفع وتمهيد لسياساته الاقتصادية في الداخل (غلاسنوست). وبالتالي يجب رصد هذا المؤشر ومتابعته بعناية، خصوصاً وأن دلائل كثيرة، مثل الهجرة المتزايدة لليهود السوفيات إلى اسرائيل والاتصالات الأخيرة بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، تؤكد وجود هذا المؤشر وخطورته.

أما عن التغيرات الاقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي وما تمثله من تهديد، فيمكن القول إن تخفيضاً كبيراً في انتاج النفط العربي أصبح ضرورياً ومطلوباً ليس من وجهة نظر قومية فقط، بل ومن منطلق المصلحة القطرية الفردية للأقطار العربية المصدرة للنفط. ذلك أن هذا التخفيض سينتج عنه ارتفاع فوري في أسعار النفط، إضافة إلى اطالة أمد المدة المقدرة لنفاد الاحتياط النفطي لكل قطر من أقطاره، فالعالم حسب معدل استهلاك عام ١٩٨٥، يستهلك حوالى ٢١,٨ مليار برميل في السنة[٣٦]، وحسب هذا المعدل فإن تقديرات كثيرة تؤكد أن نفط العالم سينفد في مدة تتراوح بين ٣٧ و٧٥ سنة. تخفيض الانتاج قد يترتب عليه أيضاً عرقلة الاتجاه العالمي الحالي نحو الصناعات المتخصصة التي لا تحتاج إلى مكونات طاقة عالية لانتاجها، وحتى إن لم يحدث ذلك فالمنطق يدعونا إلى محاولة الحصول على أكبر عائد ممكن لنفطنا قبل أن تتلاشى أهميته للاقتصاد الصناعي نهائياً.

الاعتماد العربي المتزايد على أوروبا الغربية كمصدر للواردات الغذائية، هو أيضاً مؤشر يمكن تغيير مساره عن طريق اتباع سياسة التنويع (Diversification Policy) في مصادر وارداتنا.

---

(٣٦) Atef Gawad, «Moscow's Arms-For-Oil Diplomacy,» *Foreign Policy*, no. 63 (Summer 1986), p. 150.

فكثير من الدراسات المستقبلية تشير إلى أن الهند والصين ستكونان من الدول المهمة في مجال الصادرات الغذائية[٣٧] وبالتالي يمكن أن يكونا مصدراً ملائماً ليس لواردات الغذاء العربية فقط، بل وموقعاً مناسباً أيضاً للاستثمارات العربية الخارجية (سنغافورة وتايوان يجب أن يؤخذا في الحسبان كأماكن للاستثمار العربي أيضاً)، ولعل إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تجميد أرصدة كل من إيران وليبيا في مصارفها يعتبر سبباً آخر يدعم ضرورة البحث عن مواقع أخرى للاستثمار العربي الخارجي.

أما فيما يخص «ظاهرة غورباتشوف» فلعلي أقول إن مزيداً من الحوافز العربية (اقتصادياً، عسكرياً، سياسياً) للسوفيات أصبحت مطلوبة لإحداث مزيد من الانجذاب السوفياتي والانشغال بأمور المنطقة العربية. تشير دراسات عديدة مثلاً إلى أن الاتحاد السوفياتي سيتحول إلى دولة مستوردة للنفط في منتصف التسعينات[٣٨]، وقد بدأ السوفيات فعلاً في استيراد كميات كبيرة من النفط الايراني سواء لغرض استهلاكه أم لإعادة تصديره. والعرب، أيضاً يمكنهم تصدير نفطهم إلى الاتحاد السوفياتي والاستعانة به في العملية الانتاجية للنفط. وبعض المشاريع المشتركة مع السوفيات (انتاج مشترك للأسلحة مثلاً) هي الأخرى من الأمور التي يمكن التفكير فيها. إن الهدف من كل ذلك هو خلق مصلحة حقيقية للسوفيات في المنطقة العربية تجعلهم ملزمين بالدفاع عنها وحمايتها. إن تحقيق ذلك سينتج عنه تلقائياً خلق قاعدة صلبة لموقف تساومي (Bargaining Leverage) في مواجهة الولايات المتحدة، وهو أمر في غاية الأهمية حيث تشير الخبرة التاريخية السابقة إلى أن الفترات التي شهدت اهتماماً وتحركاً أمريكيين نشطين تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، كانت تلك الفترات التي تواجد فيها الاتحاد السوفياتي في المنطقة بشكل ملحوظ ومؤثر (١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٠، ١٩٧٣). بعبارة أخرى يمكن القول إن الشاغل الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الخمسينات وحتى الآن، هو الاتحاد السوفياتي[٣٩] لست أشك مطلقاً في أن العرب لم يلعبوا الورقة السوفياتية بمهارة وفعالية بعد، وبالتالي فإن أي إطار استراتيجي عربي يجب أن يأخذ ذلك في اعتباره.

٥ ـ إن خلاصة كل المؤشرات السابقة تدل بكل وضوح على تدني مدى تأثير القدرات العربية مقارناً بالقدرات الاسرائيلية، ولعل هذه النتيجة تزداد وضوحاًعند أخذ المؤشرين التاليين في الاعتبار:

أ ـ الاستنزاف المستمر للإمكانات العربية في صراعات اقليمية جانبية (الحرب العراقية ـ الايرانية، الحرب الأهلية في لبنان، النزاع الليبي ـ التشادي، التمرد المسلح في جنوب السودان، النزاع المغربي ـ الجزائري حول الساقية الحمراء ووادي الذهب).

ب ـ في الوقت الذي يستنزف فيه العرب امكاناتهم في هذه الصراعات. ترفع إسرائيل من

---

(٣٧) لمزيد من التفاصيل حول الوضع الاقتصادي في الصين والهند، انظر في:
Drucker, «The Changed World Economy».

(٣٨) U.S. Congress House , Committee on Foreign Affairs, *U.S. Security Interests in the Persian Gulf: Report of a Staff Study Mission to the Middle East and Horn of Africa, October 21- November 13, 1980* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1981).

(٣٩) انظر: Mahmoud Elwarfally, *Imagery and Ideology in the U.S. Policy toward Libya, 1969-1984* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, [Forthcoming]).

مستوى امكاناتها وتطور صواريخ حاملة للرؤوس النووية، وترسخ احتلالها للأراضي العربية (المحتلة قبل وبعد ١٩٦٧)، وتخطط لمزيد من التوسع والاحتلال لمصادر المياه العربية[٤٠].

٦ ـ على الرغم من التهديد الواضح الذي تطرحه المؤشرات السابقة جميعها، فإنني أرى أن أكثر وأشد المؤشرات تهديداً يكمن في تصورنا ونظرتنا إلى قدراتنا مقارنين بنظرتنا وتصورنا عن قدرات عدونا. بمعنى آخر، إن مبالغتنا وتضخيمنا لحجم ومضمون امكانات القوى الخارجية المعادية لنا قد جعلانا، نتيجة تصورنا الخاطىء، نعتقد أن في قدرة هذه القوى فعل ما ليس في استطاعتها حقيقة أن تفعله. ترتب على ذلك، ونتيجة لتصورنا الخاطىء أيضاً، أن أصبحنا نقلل من شأن امكاناتنا ومن شأن قدرتنا على أن نكون فاعلين ومؤثرين في الموقف من حولنا. ناسين بذلك أو متناسين أنه ليست هناك دولة، مهما بلغت قوتها، تملك من مصادر القوة ما يمكنها من التعامل والانتصار في كل المواقف، ومن المنطلق نفسه ليست هناك دولة، مهما كانت ضعيفة، يمكن اعتبار كل امكاناتها غير ذات جدوى أو قدرة على التأثير. إن التاريخ مليء بأمثلة لدول ضعيفة انتصرت في مواجهة دول أكثر منها امكانات وموارد، ولعل مثال فيتنام لا يزال حاضراً في أذهاننا.

فما يجب أن نعيه جيداً هو أن «القوة» مفهوم نسبي يتحدد مضمونها وحجمها حسب طبيعة الموقف الذي نواجهه، وليست هناك دولة قوية في كل المواقف. وبالتالي يصبح تعريف «القوة» هو: «القدرة العامة لطرف من الأطراف على أن يسيطر في موقف من المواقف».

إن التأكيد على هذه الحقيقة والايمان بأن امكاناتنا العربية هي أكثر تأثيراً وقدرة على الفعل مما قد تمليه علينا تصوراتنا الخاطئة، لهما المحور الجوهري لأي حديث عن استراتيجية سياسية عربية مقبلة.

إنه لمن المفارقات المحزنة ـ حقاً ـ أن نستنجد بقوات أجنبية لحمايتنا مما نراه «تهديدات ايرانية» في حين كنا نتغنى فخراً أننا تصدينا ومنعنا هذه القوات الأجنبية من اختراق منطقتنا والتغلغل فيها في فترة الخمسينات.

بناء على ذلك أقول إن الادراك والاقتناع بأننا قادرون على الفعل، وأن قدرة عدونا ليست بالحجم الذي تصوره لنا انطباعاتنا ونظرتنا الخاطئة، هما الخطوة الأولى في التعامل مع كل مؤشرات التهديد السابق ذكرها. وبالتالي اعتقد أن الوقت قد حان لنتوقف عن الحديث عن أعدائنا وقدراتهم والعجائب التي يمكن أن يصنعوها (نظرية المؤامرة)، ولنبدأ الحديث عن امكاناتنا وقدراتنا. إن ٩٩ بالمائة من الأوراق في أيدينا نحن وليست في يد أي طرف آخر، وكل ما علينا عمله هو تعلم «قواعد اللعبة» وتلك هي الوظيفة الأساسية للاستراتيجية السياسية.

إن استعادة ثقتنا بأنفسنا لن تكون أمراً صعباً في ضوء التطورين التاليين:

أ ـ عودة مصر إلى النظام العربي، فنحن في حاجة ماسة إلى الدولة القائد، ومعاهدة كامب ديفيد ليست قدراً أزلياً على مصر تقبله وتتعايش معه.

ومهما قيل ويقال حول أن مصر المرغوبة للنظام العربي هي مصر ذات التوجه القومي النضالي، فإني أقول إن مصر دور تفرضه حقائق التاريخ والجغرافيا والحساب قبل أن تكون قيادة

---

(٤٠) مصالحة، «مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، والنصوص،» ص ٣٤.

بعينها. والدور المصري سيتطور وينمو تدريجياً داخل النظام العربي. يبدأ متحفظاً ـ كما فعل في منطقة الخليج ـ إلّا أن استمرار وجوده في الخليج أو في أي رقعة عربية أخرى سيترتب عليه نشوء مصالح «مصرية» ستكون مصر مطالبة أو «مضطرة» للدفاع عنها، مما سيزيد من حجم ومضمون المشاركة المصرية في إطار نظام عربي حتى تجد مصر نفسها أمام أمر واقع يفرض عليها المبادرة والتصدي للمهام القومية. بعبارة أكثر وضوحاً إن «الدور» المصري القائد والملتزم قومياً سينمو ويتطور بطريقة «التورط التدريجي» وسيكون القيام به اضطراراً قبل أن يكون خياراً.

ب ـ أما التطور الثاني وهو الأكثر أهمية في هذه المرحلة، فينعكس في «ثورة الحجارة» الجسورة في الأرض المحتلة. ومن الأمور التي قد تترتب على هذه الثورة ما يلي:

(١) إستعادة القضية الفلسطينية لمركز الصدارة في الاهتمامات العربية والعالمية.

(٢) إشغال اسرائيل داخل الأرض المحتلة وبالتالي إبعادها عن ساحات عربية أخرى مثل منطقة الخليج العربي وغيرها ولو مؤقتاً.

(٣) الإيقاظ التدريجي للجماهير العربية بعد تحققها أن الأمور ليست سيئة أو سوداوية كما ظن الكثيرون. مفارقة غريبة أن تفعل الحجارة ما عجزت عن فعله أنظمة عربية بإمكاناتها وجيوشها.

ومن ثم فـ «ثورة الحجارة» ستحدث تداعيات كثيرة في حالة استمرارها سواء على الصعيد العربي الرسمي والشعبي أم على الصعيد الاسرائيلي أو العالمي. المطلوب عربياً، في رأيي هو دعم هذه الثورة مادياً ومعنوياً مع الابتعاد الكامل عن أي محاولة لاستغلالها سياسياً، أو محاولة المساومة بها، أو التدخل في مسارها. ذلك أن هذه الثورة تقوم بالضغط على الآخرين تلقائياً، وستحدث النتائج المرجوة منها تلقائياً، فمجرد استمرارها كفيل بتحقيق الكثير دون تدخل أو استغلال لها من أي طرف. ولعلي أجازف فأقول إن إسرائيل نفسها ستتراجع، وتقوم ببعض الخطوات تحت استمرار هذه الثورة. ذلك أن هذه الثورة تشكل تهديداً حقيقياً لاسرائيل في النواحي التالية:

ـ أسقطت هذه الثورة نظرية الأمن والأمان الاسرائيليين اللذين تلوح بهما اسرائيل لاستجلاب مزيد من المستوطنين اليهود إليها. وبالتالي ستتعرقل حركة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وستتعرقل حركة الاستيطان اليهودي الناجمة عن الهجرة من الأراضي العربية المحتلة قبل عام ١٩٤٨ إلى الأراضي التي احتلت بعد عام ١٩٦٧.

ـ أسقطت الثورة الوجه «الديمقراطي» المزيف لإسرائيل أمام العالم، من واقع القمع الوحشي المتزايد الذي تمارسه اسرائيل في مواجهة الثورة، وبالتالي ستزداد مؤشرات الإدانة العالمية لاسرائيل حدة، وهو ما يسبب احراجاً لأصدقاء اسرائيل وحلفائها من ناحية، ويزيد من رفض الجاليات والأقليات اليهودية (وهي مصدر دعم مادي أساسي لإسرائيل) السياسات القمعية الاسرائيلية من ناحية أخرى.

ـ إن استمرار سياسة القمع الاسرائيلية مع توهج الثورة قد يدفع أنظمة عربية معينة، اعتقدت في امكانية التعايش والسلام مع اسرائيل، إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدداً إزاء إسرائيل دفعاً للإحراج من ناحية، ومخافة حدوث أي اضطرابات داخلية لديها من ناحية أخرى.

وبالتالي فإن المساومة بإيقاف الثورة في الداخل من قبل أي نظام أو منظمة عربية في مقابل وعود مستقبلية بالبدء في مفاوضات السلام، هي أكبر خدمة يمكن أن تؤدى لإسرائيل في الوقت الحالي.

لذا، فالمطلوب ـ مرة أخرى ـ هو الدعم المادي والمعنوي فقط لهذه الثورة، ولتُترك لتفعل فعلها دون تدخل.

لقد كان هدف هذه الأسطر، كما أسلفت، هو تسليط الضوء على بعض الأبعاد التي اعتقدت أنها أهملت في معالجة الأدبيات العربية لموضوع الاستراتيجية كحقل جديد لهذه الأدبيات يجب أن يؤسس على قاعدة علمية ونظرية راسخة. ولذلك كانت هذ الأسطر محاولة لإيضاح أهمية المعالجة العلمية المؤطرة لموضوع الاستراتيجية السياسية (Systematic Study of Political Strategy).

ويجب بالتالي اعتبار هذه المحاولة مجرد بداية تحتاج إلى مزيد من التطوير والتنقيح. من هذا المنطلق لو نجحت هذه الأسطر في إثارة الاهتمام بالموضوع وبدء التفكير فيه فذلك إنجاز في حد ذاته □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

المشاريع الوحدوية العربية

١٩١٣-١٩٨٧

(دراسة توثيقية)

إعداد: الدكتور يوسف خوري

الثمن: ٢٠ دولاراً أو ما يعادلها